شارون: رحيل «الوالد» الذي افترست أفعالُه «أبناءَه»

هشام نفاع*

■ إذا كان المثل الشهير القائل: «تعريصة الغني وموتة الفقير».. قد تحدّث عن معايير نشر، بالأحرى عدم نشر، حالات يعتبرها العُرف السائد داخل أسوار المحظور، او خارج حدود الاهتمام وإذا كان يمكن قراءة هذا المثل في سياق ما يتضمنه من حظر ومنع وشطب وتعتيم واختزال لما يُفترض أن يعرفه الجمهور وإذا كانت المقولات الشعبية عامةً تشكل مفاتيح ثمينة لمعرفة ما يختبئ خلف الأبواب من سياسات تفرزها صراعات القوى في المجتمع إذا كانت هذه الافتراضات معقولة ـ فيجب البحث عن مكان في المثل السالف لـ «مرض القوي». فهو أيضاً يقع في باب الممنوع من التداول، سوى في الحالات الإضطرارية.

أحد أساتذتي الجامعيين كان تناول في درس حول «السياسة، الأخلاق والايديولوجيا» مسألة حرص القادة السياسيين على الظهور بمظهر القوّة المجرّدة من «الضعف الانساني العادي»، ومن ضمن هذا إخفاء كل المعلومات الممكنة بشأن مشاكلهم الصحية. واعتبر أن الملف الصحي للسياسي قد لا يختلف عن أكثر الملفات الأمنية حساسية، من حيث التكتّم عليه. وقد سألته يومها عن حالات مناقضة يتم فيها تحويل اعتلال الزعيم الى بؤرة جذب للتماثل الشعبي والتعاطف والرحمة. وكنا يومها نشهد كرنفالا تلفزيونياً في مركزه مرض ملك عربي، إذ توافدت الأنباء عن «قلق العائلة الواحدة» (يعني المواطنين) على القائد، و«إعلانات تجديد البيعة» و «توافدُ برقيات تتمنى الشفاء العاجل والصحة الموفورة» لجلالته، وقّعتها أحزاب ومؤسسات ونقابات وعشائر وقبائل وحتى إدارات بنوك وشركات عقارات وتأمينات أيضاً.

إحدى الفرضيات هي أن الأنظمة غير المنتخبة تميل أكثر من غيرها الى رفع مكانة الزعيم المريض الى درجة «والد جماعي» وتسويق ضعفه الراهن لاستثارة الأحاسيس واستدرار العواطف، والتحايل على العقول بالتالي، أما لو كان ملكاً فهو بالطبع سيجسّد بشخصه الكريم «تاريخ وماضي وآمال وأحلام هذا الشعب». فالملك، ويا للعجب، يقع خارج محدوديات وأزمان التاريخ بل إن التاريخ نفسه هو مجرد شيء مشتقّ منه. وهنا، يصبح أقلّ تشويش محتمل في انضباط دقات قلبه الكبير مهدّداً باندثار الأمة برمتّها ليس في الحاضر فحسب، بل إن ماضيها أيضاً سيتكوم ركاماً أمام العيون المترقبّة.

مع ذلك، فإن الأنظمة جميعها، من جاء منها ليتربع فوق صدور الناس بقوّة الذراع، أو هيمنة الدولار، أو سطوة الدين، أو شطارة واضعي الحملات الاعلامية ـ التسويقية، لا تميل الى كشف الحالة الصحية للزعيم إلا عندما لا يعود التكتّم عليها ممكناً. كأن يتم مثلاً ادخاله المستشفى لأيام طويلة، او تسفيره للعلاج في الخارج، أو عندما يرتفع اللغط ويتسرّب من الطوابق العليا الخائفة على مصائرها. في هذه المرحلة، وفقاً للفرضية، تبدأ الفروقات بين الأنظمة بالظهور.

قد يدعي أحدهم أن «الأنظمة الديمقراطية تنقل المعلومات للمواطنين حتى يتمكنوا من اتخاذ قرار بخصوص وضع القائد، بينما ينزع سواها من الأنظمة الى استدرار العواطف». بالمناسبة، هكذا أجمع معظم زميلاتي وزملائي في الحصة المذكورة أعلاه، لكن الأمر لم يقنعني. ولو كانت هناك فرصة للاجتماع بهم ثانية اليوم وبحث مرض آرييل شارون، لكنت سأقترح عليهم مناقشة التناقض التالي: شارون هو قائد منتخب مريض، والصحافة توفر المعلومات عنه الى درجة الاسفاف، مع ذلك فإن التوجّه الطاغي بإلائم ما تنتجه الممالك لدى «رعاياها». لاحظوا تردُّد المقولات التالية بكثافة: «شارون يبقى ملك اسرائيل»/ «شارون هو والدنا جميعاً، ولن يظهر له مثيل قريباً»/ «شارون لا تذهب، سأكون حزينة لو ذهبت»/ «ليت لمسة سحرية ما تساعد أريك»/ «لا يوجد سوى والد واحد، لدينا شارون واحد فقط، انا أصلّي لأجله» ـ وهي مقولات مأخوذة من بحر تعقيبات لمواطنين.

باعتقادي أننا أمام حالة يتصرّف فيها من يُفترض أنهم مواطنون، كرعايا في حضرة الأب/ الملك. فقد وصل شارون للحكم عبر الانتخابات لكن معظم منتخبيه (وقسم كبير ممن لم ينتخبه أيضاً) يسلكون انطلاقاً من ثقافة سياسية لا تمت للديمقراطيات بأية صلة. فلا يوجد أي تناول لمضامين طروحات شارون، ليس من المواطن العادي فحسب، بل أيضًا من الاعلاميين والسياسيين بغالبيتهم الساحقة، وهذا باسم «وجوب الترفّع عن السياسة الآن» ولا أدري ماذا سيظل من المسألة برمتها لو ترفّع الجميع عن السياسة ازاء تدهور صحة سياسي من شأنها تغيير معالم المشهد السياسي؟ لأنه عندها ـ في غياب السياسة ـ يُفترض منطقياً التعامل معه فقط كمسن في الثامنة والسبعين يتّسم بدنه بالسمنة المفرطة وقد ألمت به مشاكل طبية معقدة لا تثير الاستغراب، بل إنها متوقعة جداً في حالته.

لا أدري أي وصف يلائم هذا النوع من الديمقراطيات، التي تنطلق من إجماع لا يقوم على مواطنة المواطنين بل على نوع من الوحدة الغيبية الميتافيزيقية التي تتجاوز مجموعة المسائل العامة الراهنة، والطروحات السياسية، وحتى محدوديّات البيولوجيا («شارون سيفاجئ الجميع ويعود الى الحكم» ـ وعد أحدهم نفسه والجمهور العام ضارباً عرض الحائط بالعارض الطبي الخطير المسمى «جلطة جديّة»

كان البعض أشار بحق الى أن رحيل شارون ما يهمنا طبعًا هو المفهوم السياسي للرحيل) يشكل غياباً لجيل «الآباء المؤسسين» وبدءاً للتعاطي مع السياسة والسياسيين بمفردات وأدوات ومعايير السياسة، وليس بمفاهيم الأبوّة والبنوّة الفضفاضة التي تتيح للناخب التنازل عن مسؤوليته عن مصيره «لأن أريك يعرف ما يجب القيام به». ومن يعلم، فقد يبدأ الاسرائيليون الآن بفهم ما يُفترض أن يفهمه طلاب الرابع ابتدائي: لو أنك أخذت ميزانية وحوّلت معظمها للحرب والاحتلال والمستوطنات، وقلّصت من التعليم والصحة والخدمات، فسيتعمّق بالضرورة الفقر والبطالة والمس بحق الناس في العيش بكرامة.. ولكن حتى اليوم، منذ أن قررت اسرائيل استعادة الآباء لقيادة الدفّة بعد فشل «الشباب الواعد»، من أمثال ايهود براك وسابقه بنيامين نتنياهو، في تدبير الأمور ازاء «الوقاحة الفلسطينية المتمرّدة»، لا تزال تعجز غالبية الإسرائيليين عن فك طلاسم هذه المعادلة الحسابية البسيطة. لماذا؟ «لأننا نتكّل على أريك»!

المؤرخ داني غوتفاين كتب تحت عنوان «بابا أريك» ما يلي: «من داخل الشعور بانعدام الأمن الاجتماعي وانهيار كل قواعد اللعبة في المجتمع الاسرائيلي ولُد الحنين اليائس الى شخصية تُدخل بعض النظام الى حياتنا، ولا يهم بالمرة ما هو جوهر هذا النظام. وبالطبع فإن هذا هو النجاح الكبير لثورة الخصخصة: نجاحها في تدمير أمن الاسرائيليين الاجتماعي، وجعلهم متعلقين بفظاظة قلب رأس المال وممثليه السياسيين».

لقد قدّم هذا المؤرخ صورة جزئية ثاقبة، لكنه لم يعرض المشهد برمتّه. فما يقدّمه كمسبّب في السجود لشخصية شارون القوية (أي: انهيار الأمان الاجتماعي)، يشكّل بحد ذاته نتيجة لمسبّب أعمق منه يستدعي البحث.

فالمعطيات تفيد أن الاحتلال الاسرائيلي ظلّ «مشروعًا مربحًا» إلى أن اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987. حتى ذلك الحين، كانت اسرائيل تجني المليارات من الاحتلال، دون أن تضطر لتمويله من جيوب مواطنيها. فمثلا، كانت أرباح مشروع الاحتلال لا تقدّر بثمن من حيث نهب مياه الضفة الغربية المحتلة. وقد ابتلعت ميزانية اسرائيل حوالي 25 مليار شيكل بين 1970 و 1987 من الضرائب الجمركية على البضائع التي تصل الى المناطق المحتلة من الخارج. وفي الثمانينيات جعلت اسرائيل من السوق الفلسطينية الخاضعة لاحتلالها ثاني كبريات اسواق صادراتها. ووصل حجم المقتطعات من ضرائب الضمان الاجتماعي المفروضة على العمال الفلسطينيين داخل اسرائيل حتى مطلع التسعينيات الى المليار وربع المليار شيكل، دون تمكين هؤلاء العمال من الاستفادة الفعلية مما اقتُطع من أجورهم، ناهيك عن تشغيلهم بأجور زهيدة.

بالمقابل، فإن مشروع الاستيطان الاستعماري امتص حوالي 45 مليار شيكل من الميزانية حتى العام 2003. ومنذ الانتفاضة الاولى بلغ مجموع الزيادات على الميزانية العسكرية 29 مليار شيكل، ولا يشمل هذا ميزانية الشرطة.. اما جدار الفصل العنصري الذي جاء لتعميق انفصال اسرائيل عن التفاوض السياسي واستبداله بالحلول الأحادية المتعجرفة الفاشلة، فقد كلّفها 3,5 مليار شيكل بين السنوات 2003 و2005. وبلغ مجموع التعويضات من ميزانية الدولة للمصابين الاسرائيليين في الانتفاضتين مليار شيكل، وهو ما لا يشمل قيمة التعويضات عن الممتلكات المتضرّرة (باصات، مطاعم، محلات في الأسواق). وبلغت خسارة الناتج القومي الاجمالي بين سنة 2000 حين اندلعت الانتفاضة الثانية و 2004 ما يقارب الـ55 مليار شيكل، بسبب ارتفاع نسبة البطالة وتراجع الاستثمارات الاجنبية، وتراجع عدد السياح بين 2000 و2002 بمليون و 800 ألف سائح، والركود وغيرها.

فمن أين جاءت اسرائيل بالأموال لتغطية تكاليف الاحتلال بعد اندلاع غضب الفلسطينيين انتفاضاً؟ هل قطفتها عن الشجر؟ لا!

الإجابة تكمن في معطى بارد قاسٍ وواضح، فقد بلغ حجم التقليصات في الميزانية بعد الانتفاضة الثانية وحدها، مبلغ 60 مليار شيكل. ومن أين تم اقتطاعه؟ من جيوب الاسرائيليين ابناء الطبقتين الفقيرة والمتوسطة ـ أي من جيوب نفس ذارفي الدموع على «بابا أريك».

إنه الاحتلال. إنها الجريمة الكبرى الثانية عام 1967 بعد جريمة 1948. وهو المسبّب العميق لنفس المصائب التي هرب منها الاسرائيليون، للاحتماء تحت جناحي من كانت له اليد الطولى بالتسبّب بهذه المصائب نفسها.. احتلال يعتمل كوحش خرافي يضرب بأذرعه الى كل اتجاه، من عمق أوحال مستنقع الاحتلال الاسرائيلي، فتتلطّخ أظافره البشعة بدماء مختلف الضحايا من فلسطينيين وفقراء الاسرائيليين: من صرعه صاروخ، من أصابه رصاص قناص، من كتم أنفاسه جدار، من خنقته الديون، من فدنته عتمة اليأس، من جرى تجريده من العيش بكرامة كما يُسلخ اللحم عن الذبيحة، وكل من لا ينتمي الى نادي البطش الاسرائيلي المغرور. إنه مستنقع الموت الذي طالما لم يتم تجفيفه، فستظل أطراف الوحش التي تطلّ من عمقه تضرب وتدمّر بمخالبها المسننة مداميك جديدة في المبنى الاجتماعي الاسرائيلي.. وإزاء ما نشهده حتى الآن، فإن إحدى المآسي هي أن القبيلة الاسرائيلية تختار مواصلة السجود بالذات لمن ساهم أكثر شيء في تربية هذا الوحش القاتل. فمتى تشرق العقول خلف صيحات الرثاء والنحيب والبكاء على هذا «الوالد» الذي افترست أفعاله «أبناءه»؟

* كاتب من فلسطين

ليبيا وامريكا: هل انتهت قضية لوكربي؟

د. الهادي شلوف*

■ نقلت قدس برس عن «القذافي» في حديث لقناة الحرة قوله: «إن قضية لوكربي قد انتهت وأي متابعة فيها ستجعل السياسة الدولية مسخرة، وان ذلك يعني عدم الثقة في العلاقات الدولية وفي العلاقات التي تقيمها ليبيا مع كل من الولايات المتحدة وبريطانيا».

هذا التصريح لرئيس دولة يعني في العرف السياسي وفي مجال العلاقات الدولية توجيه رسالة عاجلة ومفتوحة الى الادارة الامريكية والادارة البريطانية تتعلق بموضوع لوكربي وتؤكد معلوماته ولربما ان هناك مصدر قلق حقيقيا ودائما للنظام ومن ثم فهو ايضا مصدر ضغط متواصل عليه من قبل الادارة الامريكية.

بكل تأكيد ان اثارة هذا الموضوع من قبل العقيد القذافي وبكل حماس هو ما يؤكد بان هناك مخاوف من فتح موضوع قضية لوكربي مرة اخرى على مصراعيه من قبل بريطانيا وامريكا.

وبالرغم من ان الادارة الامريكية قد رحبت بما صرح به العقيد القذافي وخصوصا في الجانب المتعلق بالرضوخ لامريكا باعتبارها الحرب الاكبر حيث نشر في موقع ايلاف حيث قالت بان الادارة الامريكية رحبت بالموقف الاخير للزعيم الليبي معمر القذافي في حديث مع قناة الحرة وقال فيه او الذي اعتبر فيه بانه ليس هناك عاقل يمكنه الدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة وان المواجهة فرضت علينا وكلانا دفع الثمن لذا فالدبلوماسية هي الافضل.

هذا الترحيب هو ايضا في العرف الدبلوماسي يعني بان الادارة الامريكية قد استلمت الاستغاثة وهي تقدر الموقف ومن ثم تطالب بالمزيد من التنازلات.

اي محلل للعلاقات الدولية يكتشف ان هذه الخزعبلات لا ترتبط بمجال العلاقات الدولية وانما مجال القرصنة السياسية على الطريقة التقليدية التي تستعملها الجيوش في الغنائم.

قضية لوكربي من وجهة نظرنا هي قضية قرصنة سياسية اهدافها استراتيجية ونهايتها الاستحواذ على خيرات الشعوب المغلوبة على امرها.

اذن قضية لوكربي لم تكن قضية علاقات دولية تربط ليبيا بالولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بقدر ما تكون هي في واقع الامر قضية شخصية وتسويات ملفات بين الادارة الامريكية والبريطانية من جهة والنظام من جهة اخرى اهدافها اتضحت جليا بعد التنازلات التي قدمها حيث تمثلت هذه التنازلات في دفع اكثر من اربعة مليارات من الدولارات وتسليم جميع المعدات والاسلحة والوثائق المتعلقة بالطاقة النووية والاسلحة الكيميائية التي اشترتها ليبيا خلال اكثر من خمسة وثلاثين عاما من اسواق الخردة والاسواق السوداء والتي ساهمت فيها جميع مخابرات دول العالم وقراصنة السياسة والاقتصاد الحديث.

قضية لوكربي لم تدخل حيز العلاقات الدولية الا بعد تدخل مجلس الامن عام 1992 وبعد اعتراف النظام الليبي امام المجتمع الدولي بمسؤوليته عن ارتكاب هذه الجرائم غير الانسانية وذلك بتفجير الطائرات المدنية فوق بلدة لوكربي في قضية الطائرة الامريكية بان ام والتي اطلق عليها اسم البلدة التي تفجرت فوقها وصحاري النيجر في قضية الطائرة الفرنسية والتي اطلق عليها قضية اليوتا وهو اسم شركة الطيران الفرنسية.

وبالرغم من ان الولايات المتحدة حرصت كل الحرص على صبغ الصفة الدولية على القضية والباسها ثوب المسؤولية الدولية في مجال القانون الجنائي الدولي بتقديمها الى مجلس الامن الا انها تركت الامر للتخزعبلات والمساومات الفردية والقرصنة السياسية وتحت رعاية المخابرات الامريكية ومكاتب المحاماة العالمية.

الادارة الامريكية تركت الجانب القانوني في العلاقات الدولية في هذه القضية مفتوحا للضغوط من اجل تحقيق اهدافها الاستراتيجية في المنطقة العربية وفي القارة الافريقية وخصوصا بعد الحرب الاولى على العراق وانتهزت فرصة استسلام النظام الليبي امامها بعد الحادي عشر من ايلول (سبتمبر) 2001.

ومما زاد الطين بلة هو ان النظام الليبي قد اصابه الرعب والهلع والخوف بعد الهجوم الامريكي على بغداد وقبل ان تسقط بغداد بعدة ايام وقبل ان يتم القبض على صدام حسين في حفرته الضيقة كانت اللقاءات تتم سريا في العاصمة المالطية لوزير ليبي واحد تجار الصفقات السياسية العالمية وكانت بنود المساومة هي شبه مطالب في البداية يسودها اعطني اعطيك ومن بعد لقد تغيرت كي تصبح اوامر حرفية يجب على النظام الليبي ان يقوم بتنفيذها وان لقاءات لندن وباريس بين الادارة الامريكية والبريطانية من جهة ووزير الامن الشخصي للقذافي موسى كوسة وسفير ليبيا لدى بريطانيا محمد الزوي وسفيره لدى روما عبد العاطي العبيدي لم تكن الا مسرحية تضفي الصبغة الدولية للنقاشات العلنية في تسوية النزاع المزعوم وبالتالي كانت التسوية تستند الى حكم المحكمة الاسكتلندية التي تم انتقالها من اسكتلندا الي معسكر سابق لقوات حلف الاطلسي بهولندا والتي ادانت او حكمت على احد افراد او عناصر قوات الامن السري الليبي عبد الباسط المقرحي حيث حكمت عليه بالحكم بالسجن المؤبد.

لقد حاولت الادارة البريطانية ان تلفلف اوراقها وكعادتها منذ قرون بان تربط منازعاتها واحقادها مع العرب والمسلمين بان تضفي عليها الطابع الشرعي وهو الختم القانوني باسم القانون البريطاني او التاج الملكي فكان حكما تشوبه الانتقادات القانونية حتى من رجال القانون البريطانيين انفسهم ولكنها حققت اهدافها الاستراتيجية وتسويات ملفاتها وتحقيق مصالحها الشخصية مع ليبيا ولكنها لم تكن تنوي في واقع الامر هناك ان تقوم باية تسوية دولية بين الدولة الليبية والبريطانية كما هو متعارف عليه دوليا.

النظام الليبي قدم من التنازلات ودفع الاموال والتنازل عن كل ما يتعلق باي استعمالات في مجال الطاقة النووية او الابحاث المتعلقة بالاسلحة الجرثومية او النووية وتم تفكيك جميع المنشآت الليبية على الطريقة العراقية او الصدامية ولكن بالرغم من كل ذلك بقي موضوع لوكربي قضية قانونية لم تغلق ملفاتها امام المحاكم الداخلية في امريكا او بريطانيا كما انها لم تقفل من اية مخاطر من تقديمها امام القضاء الدولي وخصوصا الجنائي منه كما هو الحال في قضية اليوتا التي لم تقفل بعد حيث ان هناك احكاما جنائية ضد افراد النظام الليبي صدرت من محكمة الجنايات بباريس وبرغم التسويات المالية التي قام بها ابن العقيد القذافي سيف الاسلام عبدالرحمن شلقم وزير الخارجية الليبي مع اسر ضحايا الطائرة الفرنسية وهي تسوية على طريقة مشائخ القبائل الافريقية.

ومن ثم موضوع لوكربي اذن لم يقفل حتى يومنا هذا حيث ان هناك بعض الشكاوى عالقة امام القضاء الفدرالي الامريكي ايضا هناك مطالب بمعرفة المسؤول الحقيقي عن ارتكاب هذه الجرائم.

ولعل العقيد القذافي نفسه في اجابته الحرفية يفترض انها قفلت وان استعمال يفترض هنا يعني بانها مسألة فرضية وليست واقعية وايضا وزير الخارجية الليبي عبدالرحمن شلقم اعلن امام العالم بان ليبيا تبقى تحت تصرف المجتمع الدولي في اجراء اية تحقيقات تكميلية وتتعاون مع الادارة الامريكية والبريطانية بهذا الخصوص.

كما اكد وزير الخارجية الليبي خلال شهر سبتمبر عام 2005 وامام السيدة وزيرة الخارجية الامريكية حيث اعلن بان ليبيا تبقى رهن تحقيقات ترغبها الادارة الامريكية.

نخلص الى القول بان هذه القضية لم تنته وهي عالقة مع استمرار النظام الليبي وسوف تكون المطرقة التي تستعملها الادارة الامريكية للمطالبة بالرضوخ والتنازلات من وقت الى اخر وهي لاتختلف في وجهة نظرنا عن قصة مالئ الجرار في الميثيولوجيا الاغريقية حيث حكم على احد الافراد بان يقوم بملء جرار مثقوبة من اسفلها كلما قام بملئها فقد الماء ومن ثم الزم باستمرار ملئها من جديد والى الابد.

* رئيس الجمعية الاوروبية العربية للمحامين والقانونيين بباريس
محام للمحكمة الجنائية الدولية بلاهاي

انتخابات 2007 المغربية:
السلطة تقوم بالترويض والأحزاب تنتجع الى «الماء والكلأ»!

محمد رفيق*

■ تم الإعلان أخيرا عن المصادقة على قانون الأحزاب تحت قبة البرلمان، ليبقى مدة شهر كامل ليصدر في الجريدة الرسمية حتى يحظى بالتفعيل، وذلك لتخليق العمل السياسي وتنظيم الممارسة السياسية، هذه الفترة الفاصلة بين المصادقة والتفعيل عرفت تحولات مثيرة في المشهد السياسي بولادة مجموعة من الأحزاب الجديدة حيث إن سواحل الشواطئ السياسية ذات رمال ذهبية تساعد السلاحف رغم بطئها على الحركة، بحيث إن هوس انتخابات 2007 يوفر الجو الملائم لتفريخ بيض السلاحف الحزبية الجديدة ويظهر أن دفء المخزن أصبح يوفر الأجواء المناخية الملائمة لظاهرة التفقيس في رمال السياسة، باسم التعدد والحرية الذاتية داخل أحزاب أخرى كانت في الماضي الرحم الأول، أو بدونها، ورغم غياب الرصيد التاريخي والتراكم الجماعي، فإن المخزن يهيئ الماء والكلأ بغية ترويض الأحزاب العريقة والتقدمية وتهييئ الأرضية السياسية لخلق تكتل مخزني سيشكل كتلته الحزبية من خلال تحالفات تفرضها طبيعة التحولات التي يعرفها المغرب، وكل هذا لإبراز معالم جديدة للخارطة السياسية المرغوب فيها، ولاشك أن التفريخ الجديد سينال الحظوة أثناء الانتخابات ليكون العصا التي توقف العجلة في اتجاه فرض توازنات جديدة وفق نظم سياسية ضابطها مبدأ التعددية والحرية والديمقراطية، هذه المبادئ التي تؤطر العمل السياسي المغربي رغم صدور قانون الأحزاب لا زالت تفسح المجال لظاهرة الانتجاع السياسي أو سياسة الارتحال أينما وجد الماء والكلأ الانتخابي، وضمان التزكية حيث يغيب الرصيد التاريخي ويهيمن الرصيد البنكي والعقاري، والضمانة الأساس في كل هذا هو الهاجس الانتخابي، والفوز في الاستحقاقات الانتخابية، ولا تهم أطياف اللون السياسي، والمهم في كل هذا أن الظاهرة المخزنية لا زالت حاضرة وهي تستبق الأحداث لبلورة كائنات سياسية جديدة تمثل كتلة من التحالفات في ظل المخاض الجديد لمواجهة التكتلات السياسية خاصة اليسارية والتقدمية وبالتالي خلق حليف تناط به مأمورية خلق التوازن في الخارطة السياسية ولو بإعادة النظر في التصويت باللائحة وتقسيم الجغرافيا السياسية بشكل جديد يتلاءم مع التصور البراغماتي المخزني للانتخابات ومفهوم الحزبية.

إن راهن المشهد السياسي وظواهر التناسل الحزبي بشكل مطرد، يؤشر على أن هناك قراءة للطالع السياسي في اتجاه بلقنة الخارطة السياسية والحزبية لإفراز حكومة الانسجام وما يعني ذلك من تسييج للمؤسسة الحزبية التي تعاني في الأصل من الترهل والتشرذم في ظل علاقة تؤسس التباعد عن القواعد بسبب غياب التأطير والتعبئة ارتباطا براهن الظروف الداخلية والإكراهات الخارجية، فما بالك بأحزاب انبجست من فراغ سياسي إلا أنها لا تخلو في أدبياتها من التنظير، ولعل مؤشر الانتخابات المقبلة هو الهاجس الحقيقي للتفريخ الحزبي الأخير.

* شاعر وكاتب من المغرب

كلمة سواء بين الملف النووي والموقف تجاه العراق

حمدان حمدان*

■ لا نظن ان عربيا واحدا يمكنه ان يفرح، او تعتريه الشماتة، لما يمكن ان يحل بايران، نتيجة نزاعها مع الغرب، واليوم حتى مع حلفائها المفترضين روسيا والصين، بسبب اصرار ايران على انجاز دورة نووية تامة، وعلى رأسها حلقة تخصيب اليورانيوم للوصول الى وقود نووي ناجز.

لن نفرح ابدا، كما فرح عديد فارسي متعصب من جملة الشعب الايراني، يوم دمرت طائرات اسرائيل الامريكية مفاعل عراق الذري تموز، تماما كما اطلق القس المسيحي ـ اليهودي بامتياز فولويل، في الكُنس الامريكية قائلا لرئيس وزراء اسرائيل يومها ميناحيم بيغن (مباركة هذه الـ إف 15، التي دمرت مركزا نوويا لمحور الشر المُسلم!).

لن نفرح لاننا نميز بين موقفي ايران من افغانستان والعراق.. وهي مواقف مؤسفة ومحزنة، بل هي مع التمادي الامريكي ضد شعوب مسلمة وعربية، وبين قرائتنا وانضمامنا الى حق ايران في الحصول على الطاقة النووية، شأنها شأن اي بلد نووي في العالم، خاصة اذا كان الكيل مع اسرائيل، التي تمتلك حسب قراءات قديمة جدا، مئتي قنبلة نووية مع حاملاتها الصاروخية التي يمكن ان تنقلها الى المغرب العربي او باكستان! فنحن العرب، يعز علينا ان نقايض ايران لوجهة المصلحة الامريكية المعادية للعرب والمسلمين، في اي شكل من اشكال المقايضة، لا بالتضحية بالنظام، ولا بالتضحية بشير من ارض اسلامية يعيش فوقها شعب مسلم. لكن اشجاننا تجاه المواقف السياسية المتدثرة بعباءات الدين يمكنها ألا تتوقف، اذ كيف يمكن تفسير المواقف الداخلية لاحزاب ايرانية ـ عراقية مع الاحتلال الامريكي في العراق، وهجوم امريكا لالقاء مشكلة الملف النووي الايراني في احضان مجلس الامن، علما بان الشراسة الامريكية بخصوص دفع المشكلة الى مجلس الامن، ازدادت اليوم، بعد اطمئنان واشنطن لموقفي موسكو وبكين.

لقد تعب العراق سنوات حكم الرئيس صدام، وهو يحاول صلحا بطي الماضي مع ايران، ولا حياة لمن تنادي، ومن باب التدليل على حسن النية، فقد ارسلت بغداد مع عدوان عاصفة الصحراء عام 1991، معظم طائراتها المدنية والعسكرية لتكون وديعة آمنة في يد الجار المسلم ايران، زهاء مئة وسبعين طائرة، فانخفض العدد في البازار الايراني الى ثلاث وعشرين طائرة، ثم ما لبثت طهران ان اكلت الطائرات، على انها تعويضات للحرب التي شنها صدام ضد ايران، والمشكلة ان العراق لم يرسل طائراته الوديعة الا بعد اتفاق سري مع قادة ايران على رأسهم الرئيس الاسبق رفسنجاني، فاذا بهذا السر على طاولة برنت سكاوكرفت رئيس مجلس الامن القومي الامريكي آنذاك، وهو ما يفسر عدم اعتراض الطائرات الحربية الامريكية، للطائرات العراقية المهاجرة الى ايران.!

ومع هذه الواقعة في شهر شباط (فبراير) 1991 او ربما قبلة بقليل، فقد بذل العراق مجهودا مضنيا لرأب الصدع، وكما هو الحال عادة، فانك لن تستطيع مع باطني النشأة والتربية، ان تفهم شيئا محددا، طالما ان البندول يتناوس بين نعم ولا الى درجة تبعث على السأم. فايران لم تساعد على غزو العراق من اراضيها، كما فعلت انظمة عربية معروفة، وهو فخار يتباهى به المللي في كل زمان ومكان، لكن الخدمات التي قدمتها ايران للاحتلال بعد وقوعه، يضاهي اية خدمات اخرى، فالكويت مثلا، اباحت لقوات الغزو ان تتجمع فوق اراضيها، لتكون قاعدة انطلاق كبرى لتدمير العراق واحتلاله، لكن الدور الكويتي كان في الجزء المتعلق بما قبل الحرب وليس بعدها، وقد يكون للكويت دور تافه بعد الاحتلال، مثل (دعوة الشرف الامريكية) لحضور امنين كويتيين جلسات التحقيق الاولى، مع ضباط بارزين في الجيش العراقي، او تزويد الجيش الامريكي بما يحتاجه من وقود واغذية، ثم تزويد ما سمي بالجيش العراقي الجديد وقوات الشرطة، بعدد هائل من سيارات الدفع الرباعي، او سيارات الاسعاف، تدفعه الخزينة الكويتية النفطية، اضعافا مضاعفة، لفورد او جنرال موتورز، او شركات همفي وهامر.. (دلوعة) ابناء المسؤولين في دول نفطية وغير نفطية ايضا. ومن الجلي، ان دورا مهما لدول قواعد الانطلاق من الخليج نحو العراق، لم يكن ليتحقق لضآلة شأن هذه الدول من الناحية الاستراتيجية والعسكرية اصلا، لكن الدور الايراني هو الذي مدد للاحتلال حلاوة عيشه خاصة في الجنوب، فبريطانيا تتحدث عن سلام جنودها مع الاهلين، وهو برهان ساطع على لجم المقاومة بصريح الموقع والواقع، فقوات بدر التي تعسكرت في ايران، والتي طاف عديدها على خمسين ألف مقاتل، هذه القوات، لا تقتل الغزاة، بل تقتل العراقيين، وهناك ايعاز واسرار، لن تنكشف قبل مرور وقت طويل على رحيل الغزاة، وهي تتعلق بتعمد قتل المدنيين الابرياء ونسف المساجد والحسينيات والكنائس.. وعلى الأقل فان تجميد فاعلية نصف الشعب العراقي، انما يعود لفتاوى السيستاني السلامية مع الاحتلال، ولا يعقل ان تجيء هذه الفتاوى هكذا، دون ايمائة رضى من ايران. فايران لا تستطيع التملص السخيف، من فتوى مرجعية شيعية عظمى، وهي الدولة الشيعية الاعظم في العالم.

وحتى الشاب مقتدى الصدر، فقد جرى تأميمه لصالح قُم نهائيا، فبعد انتقاده المرير للحوزة الصامتة، اصبح يهب للدفاع عنها في السراء والضراء، من حيث الحوزة اصبحت ناطقة، فقد نطقت في امور كان يرفضها الصدر مع جيشه المهدي، مثل الموافقة على قانون ادارة الدولة لصاحبه بريمر، او مثل الفتوى التي تأمر بالذهاب الى الانتخاب في ظل احتلال، او مثل الصمت على دستور الفيدراليات وامراء الطوائف في توزيع ونهب الثروة النفطية.. واشياء اخرى. وما من شك ان دورة المئة وثمانين درجة للصدر، كان لايران نصيب فيها، اذ ان معلوماتنا عن ضغوط ايران على الصدر، كانت كافية لفهم اسباب انقلابه على طريقته.

ولسنا هنا في معرض الاسترسال في وقائع ايرانية تجاه العراق، باتت مفهومة ولا تحتاج لاكثر من التعلل في انقلاب الثورة الى دولة، لكن المصالح حتى في عُرف اعتى الدول البراغماتية، لا يجوز لها ان تتحقق مع حفر القبور لآخرين، خاصة اذا كان هؤلاء الآخرون، على الجادة نفسها، من الدين والجوار ومستقبل التضامن، فالدنيا لا تنتهي مع حرب جوارية، كان لها اسبابها وظروفها، وحتى العراق فقد قبل نداء مجلس الامن لوقف الحرب بعد اربعة ايام (فقط) من نشوبها، ولن لا يصدق، فان عليه ان يراجع مدونات مجلس الامن، يوم الثامن والعشرين من ايلول (سبتمبر) عام 1980، وان الذي اطال عمر الحرب مدة ثماني سنوات، هو الشيخ الخميني غفر الله له ولنا اجمعين.. وقد كان من الخطأ الفاحش، ان تتلذذ طهران كيديا، بسقوط العراق كله، اذا كان الامر يؤدي الى سقوط صدام ونظامه، وهو ما يكرره ملالي ايران حتى يومنا هذا، وعلى المنوال نفسه، فان كارها لنظام ما، عربيا كان او مسلما، يود الاطاحة بالوطن، اذا كان ذلك يؤدي الى العصف بنظامه السياسي، فاننا لن نجد اوطانا نعيش فيها، فالمسألة ليست كسارة بندق، وطن مع الاستبداد، او ديمقراطية بلا وطن، ثم مَن قال ان ولاية الفقيه، وهي التحفة الاختراعية للشيخ الخميني (وفي النجف)، يمكنها ان تتصاحب مع مدرسة الديمقراطية على الطريقة الغربية، وهو نفاق الاحزاب العراقية ـ الايرانية في العراق اليوم، فالتعددية والمؤسساتية والاكثرية والاقلية والبرلمانية.. كلها وسواها، طرز غريبة كل الغرابة عن فلسفة ولاية الفقيه (المعصوم والمحيط والمُعَيّن بنص الهي.. لا يحتمل النقاش)، فاذا اجمعت كل مؤسسات ايران التشريعية والتنفيذية والقضائية والاعلامية.. على قول نعم، فان لا الفقيه تصبح متوجبة السمع والطاعة، وما فتوى السيستاني لواجب الانتخاب، الا من قبيل السمع والطاعة للامام.

اليوم، تقترب ايران، من حيث الظاهر على الاقل، ما اقترب منه العراق ذات يوم، لكننا نرفض ان يكون موقفنا من أزمة ايران، كما كان موقف ايران من ازمة العراق، ذلك اننا نحن اصحاب تراثنا القائل (أكلت يوم أكل الثور الأبيض) فما من دولة عربية او اسلامية، يراد اخذها على يد الامريكيين او الصهاينة، الا ونجد انفسنا في خندقها، فالمصائر لا تقاس بوحدة الغرائز، بانفعالات المحبة او الكراهية لهذا النظام او ذاك فالاستبداد شأن داخلي، على الشعوب ان تكسر قبضته، ويجري ذلك بالتضحيات في سبيل الحرية ذات الثمن الباهظ، فاذا لم تقو الشعوب على حكامها المستبدين فهذا ذنبها، اذ لا يحق لها في مثل هذه الحالة، ان تشرعن للعمالة، بذريعة القضاء على الاستبداد، فالاستبداد الداخلي، يظل اهون الشرين، في المأساة والتضاد بينه وبين استعمار خارجي، ولا يعني ذلك، ان احدا ما يروج لثقافة الاستبداد، بل هو تقويم لجدلية العلاقة بين الداخل والخارج في ازمتنا العربية المعاصرة.

اننا لا نقبل لايران ونظامها السياسي، ان يقعا في براثن الامبريالية الامريكية والغربية، مهما كانت الذرائع، ونجد من واجب كل عربي ومسلم، ان يقف الى جانب ايران في نزاعها النووي مع الغرب، فايران تمنع عنها القدرة النووية، لا لانها ايران، بل لانها البلد المسلم، الذي لا يجوز له (مع اي بلد مسلم آخر) ان يستحوذ القدرة النووية مهما كان، اما القنبلة الاسلامية النووية في باكستان، فقد مررت لاسباب تاريخية واقليمية، لها علاقة باحتمالات نزاعات اقليمية كبرى مع الهند، التي توصلت دون اذن من احد، الى صناعة القنبلة النووية الهندية. اننا مع ايران في ملفها النووي، ل